مختارات

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم الوطنية
Center for Strategic Studies and Values Development

العدد ٣٦ - السنة الرابعة - أغسطس ٢٠٢٥ م

www.nvdeg.org

مستقبل حكومة نتنياهو بين الأزمات الداخلية والفرص السياسية!

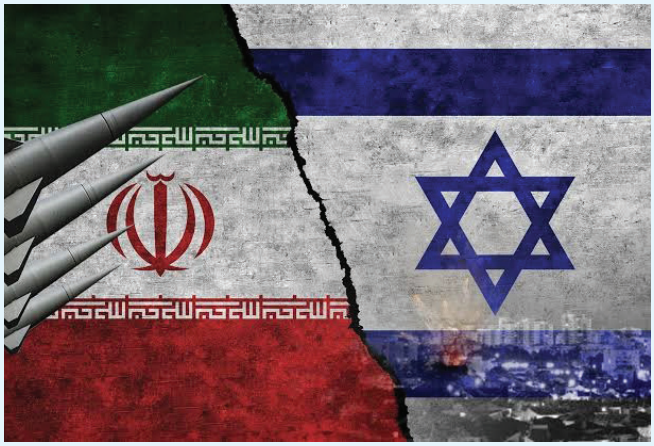

مسار التصعيد الإيراني - الإسرائيلي

احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بذكري ثورة ٢٣ يوليو

تحولات شرق المتوسط ٢٠٢٥ : بين عقيدة «الوطن الأزرق» وتوازنات الأمن المصري

مقارنة بين تصريحات ترامب حول سد النهضة خلال ولايته الأولى والثانية وأبعاد كل منها

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم
Center for Strategic Studies and Values Development

المحتويات

الافتتاحية
جيش مصر.. درع الوطن وسيفه الأمين
بقلم: لواء / محمد عبدالمقصود

04
مستقبل حكومة نتنياهو بين الأزمات الداخلية والفرص السياسية!

06
مسار التصعيد الإيراني - الإسرائيلي

08
تحولات شرق المتوسط 2025 : بين عقيدة «الوطن الأزرق» وتوازنات الأمن المصري

11
مقارنة بين تصريحات ترامب حول سد النهضة خلال ولايته الأولى والثانية وأبعاد كل منها

12
الخرطوم بعد الدمار .. قراءة استراتيجية لدور مصر في إعادة إعمار السودان

14
احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بذكري ثورة 23 يوليو

17
نشاط مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم

مختارات

العدد 36 - السنة الرابعة
أغسطس ٢٠٢٥ م

رئيس مجلس الإدارة
اللواء
محمد عبد المقصود

رئيس التحرير
أ.د / محمد أحمد صالح

لجنة التدقيق العلمى
د. سعيد الصباغ
د. محمود العدل

عنوان المركز:
٩ شارع ابن حجر العسقلانى
بجوار كلية البنات
مصر الجديدة

إتصل بنا
٠١٠٠٩٤٣٦٢٣٦

البريد الإلكترونى:
info@nvdeg.org

الافتتاحية

جيش مصر.. درع الوطن وسيفه الأمين

اللواء/ محمد عبدالمقصود

يقف الشعب المصري اليوم، وفي ذكرى ثورة يوليو المجيدة، ليؤكد على الدور المحوري لجيشه الباسل في صون أمنه القومي وتحقيق تطلعاته نحو التقدم والازدهار. إن الجيش المصري، الذي انطلقت شرارته الوطنية في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، لم يكن مجرد قوة عسكرية، بل كان وسيبقى درعًا حصينًا لهذا الوطن وسيفًا مدافعًا عن مصالحه.

لقد طهرت ثورة يوليو أرض الكنانة من الاستعمار، وكانت منارة أضاءت طريق الحرية لدول المنطقة والعالم الساعية للتخلص من نير الاحتلال. ومع ثورة ٣٠ يونيو المجيدة، تحمل الشعب المصري أعباء جسامًا لتحديث هذا الجيش وتقويته، إيمانًا منه بدوره الحيوي في حماية السيادة الوطنية والمصالح الحيوية. وبفضل هذه التضحيات، حققت مصر إنجازات عظيمة، نشهد مظاهرها اليوم في صورة مشروعات قومية عملاقة وإنجازات وطنية غير مسبوقة، في وقت شهدت فيه العديد من دول المنطقة انهيارًا وفوضى فيما سمي بـ "ثورات الربيع العربي". لقد رأينا كيف دمرت جيوش، وسُلمت مقاليدها لعناصر أجنبية، بينما ظلت مصر بفضل الله وإرادة ووعي أبنائها، آمنة مستقرة، وملاذًا آمنًا لملايين الأشقاء الذين حلوا ضيوفًا كرامًا على أرضها الطيبة.

لقد تحمل الشعب المصري الصعاب لإعادة بناء الجمهورية الجديدة. ولقد كان فخرًا لمصر أن تتقدم بتقرير للأمم المتحدة يشرح إنجازاتها ومشروعاتها القومية، والتي كانت محل إعجاب شديد في ظل الظروف الإقليمية الراهنة. إن التماسك والوحدة في الجبهة الداخلية المصرية كانا الدافع الأكبر لمواجهة المؤامرات والفتن التي تحاك بالدولة.

وفي هذا الصدد، نستلهم كلمات فضيلة الحبيب علي الجفري في احتفالية تحرير طابا، حين أشار إلى أن الجيش المصري وقف مع شعبه في إسقاط رؤساء ليحافظ على الدولة، في حين قامت جيوش أخرى في المنطقة بإبادة شعوبها للحفاظ على استمرار طوائف وأشخاص في السلطة. هذا هو ما يميز الجيش المصري، الذي يُعد أحد الثمار العظيمة لثورة ٢٣ يوليو.

كما نتوجه بتحية إجلال لقادة ورجال شرطة مصر الباسلة، الذين قدموا أرواحهم فداءً لوطنهم، وسالت دماؤهم وعرقهم للقضاء على الإرهاب ومواجهة محاولات القوى الخارجية لزرع الفتن والمؤامرات في محاولة لإسقاط الدولة المصرية، التي ستظل عصية على أية محاولات للنيل من استقرارها وسلامتها وتماسك شعبها.

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي قادها الضباط الأحرار، نقطة تحول فارقة في تاريخ مصر الحديث. هذه الثورة لم تغير فقط مسار الحكم السياسي، بل أثرت أيضًا على قيم المجتمع وطريقة تفكيره. فمن خلال هذه الثورة، تم تعزيز القيم الوطنية السامية مثل الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، كما ساهمت في بناء جيل جديد من المصريين يؤمنون بقدرتهم على التغيير والإصلاح.

اليوم، نستلهم من روح ثورة ٢٣ يوليو المبادئ والأسس التي ساهمت في تعزيز منظومة القيم الوطنية في مصر، من خلال تعزيز الانتماء الوطني، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والوحدة الوطنية. هذه القيم تعتبر أساسية لبناء مجتمع قوي ومستقر. إن ثورة ٢٣ يوليو كانت نقطة انطلاق مهمة نحو التنمية الشاملة في مصر، ولعبت دورًا محوريًا في تعزيز علاقات مصر بأفريقيا. وما زالت المبادئ التي قامت عليها الثورة من تنمية شاملة واستقلال وطني تؤثر على السياسات والخطط التنموية في الوقت الحالي.

فلنستمر في تعزيز قيم مجتمعنا الوطنية، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء لمصر، ولنعمل معًا على بناء مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

حفظ الله مصر وبارك شعبها العظيم وجيشه الأبي وشرطتها الباسلة من كل مكروه وسوء.

تحيا مصر * تحيا مصر * تحيا مصر

رئيس مجلس الإدارة

مستقبل حكومة نتنياهو
بين الأزمات الداخلية والفرص السياسية!

أ/ سعد عبد العزيز محمد (وحدة الدراسات الاسرائيلية)

تشهد الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تصاعدًا متسارعًا في التحديات السياسية والائتلافية، على خلفية أزمات متشابكة داخلية وخارجية، أبرزها الخلافات المتفاقمة حول مشروع قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، وانعكاسات الحرب المستمرة في قطاع غزة، فضلًا عن الضغوط الاقتصادية والانتقادات الدولية جراء ما يحدث من قتل ممنهج وتجويع لأهالي غزة. كما تعززت الضغوط مع دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإلغاء محاكمة نتنياهو، ما زاد الاستقطاب الداخلي وأعاد الجدل حول مستقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي.

**** التحديات التي تواجه نتنياهو وحكومته:**

هناك العديد من التحديات التي تواجه حكومة تل أبيب وتهدد مستقبل بنيامين نتنياهو وأهم تلك التحديات:

١- **استمرار الحرب في غزة،** دون تحقيق أهم الأهداف وعلى رأسها إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين والقضاء على مسلحي حركة حماس. في ظل ما تكبدته إسرائيل من خسائر فادحة في الأرواح والأسلحة والعتاد، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، لاسيما مع تعهد الحكومة الإسرائيلية بإعادة إعمار المستوطنات اليهودية في منطقة غلاف غزة وكذلك في المنطقة الشمالية عند الحدود مع جنوب لبنان، وتقديم التعويضات المادية للمستوطنين وتعزيز الإجراءات الأمنية في تلك المناطق.

٢- **التعديلات القضائية:** من المعلوم أن خطة حكومة نتنياهو للتعديلات القضائية تثير خلافات شديدة وتدفع آلاف الإسرائيليين للتظاهر احتجاجا على إصرار التيار اليميني الديني المتشدد على تقييد سلطة الهيئات القضائية. مما يزيد من الاحتقان السياسي والانقسام الداخلي في وقت تخوض فيه إسرائيل أطول حرب في تاريخها.

٣- **الأزمة الاقتصادية والمعيشية:** إن ما خاضته إسرائيل من حرب متزامنة في عدة جبهات مثل قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان وإيران، قد خلف ازمة اقتصادية شديدة وارتفاع في التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع في قطاعات السياحة والتكنولوجيا والصناعة والزراعة، وتلك الأزمة تلقي بظلالها على المجتمع الإسرائيلي بكل أطيافه ومكوناته، حيث يشكو المواطنون من غلاء الأسعار وازدياد الأعباء الضريبية. وقد انعكست تلك الأزمة على تراجع ثقة الشارع بالحكومة التي لم تُنهي الحرب ولم تضع خطط سياسية لليوم التالي.

٤- **الضغوط السياسية:** تواجه حكومة نتنياهو انتقادات دولية شديدة بسبب العديد من القضايا مثل التعديلات القضائية واستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتجويع سكانها، فضلا عن استمرار التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تواجه إسرائيل عزلة متزايدة في بعض المحافل الدولية بسبب انتقادات متعلقة بالملف الإنساني في غزة. وهناك شعور لدى الكثيرين داخل إسرائيل وخارجها، بأن نتنياهو يُطيل الحرب ويعرقل صفقات تبادل الأسرى ولا يقبل التسويات السياسية لحل القضية الفلسطينية، لهدف شخصي وهو البقاء في سدة الحُكم لأطول مدة ممكنة.

٥- **أزمة قانون التجنيد:** يشكل مشروع قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية نقطة توتر مركزية داخل الائتلاف الحاكم. وبعد فشل الحكومة في تمرير القانون المقترح، أعلن وزراء التيار الحريدي انسحابهم من الائتلاف الحاكم إعتراضًا على عدم تمرير القانون، ما يهدد استقرار الحكومة. وتعكس تلك الأزمة مدى الانقسام العميق بين التيار العلماني والتيار الديني الحريدي داخل الدولة. الأمر الذي يعيد إلى الواجهة تساؤلات حول طبيعة تقاسم "عبء" الخدمة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي. ولكن نتنياهو من جانبه لا يمكنه البقاء في السلطة بدون الحريديم، ما يعني إنه سيرضخ لضغوطهم وسيواصل إعفائهم من الخدمة العسكرية. وسيؤدي ذلك لاستمرار الصدام بين العلمانيين والمؤسسة القضائية من ناحية والحريديم من ناحية أخري.

٦- **تصدع الائتلاف الحكومي:** يعاني الائتلاف الحكومي أيضا من انقسامات متزايدة بين حزب «الليكود» من جهة، وأحزاب اليمين الديني القومي المتطرف مثل «الصهيونية الدينية» و«عوتسما يهوديت» من جهة أخرى، وذلك على خلفية ملفات تتعلق بإدارة الحرب وميزانية الدولة، وأسلوب تعامل الحكومة مع المحكمة العليا. فيما تكشف التصريحات المتبادلة بين الوزراء في الجانبين عن تآكل الثقة المتبادل، وتزايد احتمالات تفكك الائتلاف أو التوجه لانتخابات مبكرة.

**** مستقبل نتنياهو: بين المخاطر والفرص:**

هناك الكثير من المخاطر التي تهدد المستقبل السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وهناك أيضا بعض الفرص التي يمكن أن تعزز مستقبله السياسي، وهو ما يمكنه إيجازه على النحو التالي:-

أولًا: المخاطر، وتتمثل في:

١- **استمرار محاكمات الفساد:**

رغم بقاء نتنياهو في منصبه كرئيس للوزراء، إلا أن محاكمته بتهم الفساد والرشوة وخيانة الأمانة لا تزال تمثل تهديدًا مباشرًا لمستقبله السياسي. وتؤدي المحاكمة، التي تشهد تسارعًا في وتيرتها مؤخرًا، إلى إضعاف شرعيته لدى قطاعات الرأي العام. بينما تستخدم المعارضة تلك المحاكمة كسلاح دائم ضده، ما يقلل من فرصه في بناء ائتلافات مستقرة في المستقبل.

٢- **تراجع التأييد الشعبي:** تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تآكل قاعدة نتنياهو الشعبية، خاصة في ظل الأزمات الأمنية والاقتصادية التي تعصف بإسرائيل، وعدم وضوح الاستراتيجية الحكومية في التعامل مع ملف الأسرى ومستقبل الوضع في قطاع غزة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التعقيدات التي تواجه فرصه حصوله على تأييد كبير في الداخل حال تبكير الانتخابات.

٣- **التوترات داخل الائتلاف:** يعاني نتنياهو من تصدعات داخل ائتلافه الحاكم، خاصة مع الأحزاب اليمينية والدينية المتشددة التي تمارس ضغوطًا ميدانية وتشريعية للحصول على مكاسب على حساب الاستقرار الحكومي، وهو ما يحدّ من هامش المناورة لديه، لاسيما مع سعي قيادات المعارضة لذلك في تأكيد عدم تمتع نتنياهو بالكفاءة اللازمة لتشكيل ائتلاف حكومي جديد.

ثانيًا: الفرص وتتمثل في:

١- **دعم الرئيس ترامب:** جاءت دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرًا إلى "إنهاء" محاكمة نتنياهو بمثابة دفعة معنوية قوية للأخير، خصوصًا أنها قد تعزز من التأييد له داخل معسكر اليمين الشعبوي، وتفتح المجال لإعادة بناء تحالفات داخلية قائمة على اعتبار المحاكمة "مؤامرة سياسية" و"انقلابًا على الديمقراطية". ومن أبرز الأصوات المؤيدة لإسقاط التهم عن نتنياهو، رئيس لجنة القانون في الكنيست، "سمحا روثمان" عن حزب الصهيونية الدينية، الذي طالب الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوج بالتدخل لإنهاء المحاكمة، في خطوة رمزية تكشف حجم الضغط السياسي حول القضية.

٢- **غياب المنافس القوي:** لا يزال نتنياهو هو الزعيم السياسي الأبرز والأكثر خبرة داخل معسكر اليمين، في وقت تفتقر فيه المعارضة إلى زعيم يحظى بإجماع واسع. ويمنح هذا الواقع نتنياهو فرصة قوية للاستمرار في قيادة المشهد، رغم إخفاقه في تحقيق أهداف الحرب مثل استعادة الأسرى بالقوة أو القضاء التام على المسلحين من حركة حماس، في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة يقر من عامين.

٣- **استغلال الأزمات الخارجية:** قد يحاول نتنياهو الهروب من أزماته الداخلية بخلق أزمات سياسية وأمنية مع دول الجوار، لتوظيف «التهديدات» الأمنية أو التصعيد العسكري لإعادة تعبئة الجمهور الإسرائيلي حول القيادة الحالية، عبر خطاب يدعو إلى «الوحدة الوطنية» في مواجهة الأخطار «المُفتعلة»، وهو أسلوب استخدمه بنجاح في السابق.

٤- **إمكانية عقد صفقات قضائية أو سياسية:** لا يُستبعد أن يسعى نتنياهو إلى إبرام صفقة سياسية أو قانونية تنهي محاكمته أو تؤجلها، مقابل تنازلات ائتلافية أو دعم تشريعي، مستفيدًا من ضعف المعارضة وتفتت مراكز القوة داخل الدولة. لكن هذا الاحتمال يبدو ضعيفًا لأن الكنيست لا يملك صلاحية قانونية مباشرة لإلغاء محاكمة رئيس الوزراء، بسبب غياب الإجماع، ورفض المعارضة، وتوجس الشارع الإسرائيلي. فيما أكدت مصادر داخل الائتلاف أن تمرير أي تشريع لتصفية ملفات نتنياهو القضائية أمر شبه مستحيل، في ظل النفوذ القوي للمحكمة العليا وغياب أي سابقة قانونية لمثل هذا النوع من التشريعات الشخصية.

**** فرص تبكير الانتخابات:-**

تشير مصادر سياسية مقربة من الليكود إلى أن نتنياهو يدرس فعليًا خيار حلّ الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة خلال الأشهر القليلة المقبلة، قبل أن تتراجع المكاسب السياسية للحرب أو تعود ملفات المحاكمة والاحتجاجات إلى صدارة المشهد. الهدف من ذلك هو تجديد الشرعية وتحقيق أغلبية أكثر راحة قد تُخرج نتنياهو من أزمته القضائية والسياسية المستمرة. وسيعتمد نتنياهو في ذلك على تعزيز الشعور الشعبي بالتهديد الخارجي، وربطه بالضرورة في بقاء حكومة يمينية قوية وقادرة على تحقيق أهداف الأمن القومي الإسرائيلي.

لكن هذا الخيار محفوف بالمخاطر؛ فالوضع الأمني قد ينقلب بسرعة، والاحتجاجات الشعبية قد تعود بقوة، كما أن خصوم نتنياهو بدأوا يعدّون لمرحلة ما بعد الحرب. كذلك، فإن العودة إلى صناديق الاقتراع لا تضمن حصوله على كتلة مانعة للمحاكمة، بل قد تؤدي إلى إعادة خلط الأوراق السياسية.

الخلاصة، يواجه ائتلاف نتنياهو مرحلة دقيقة وحساسة، في ظل تداخل الأزمات السياسية والاجتماعية والأمنية بشكل يهدد بقاءه واستمراريته. وتبقى كل السيناريوهات مفتوحة، بما فيها إمكانية انهيار الحكومة والدعوة لانتخابات جديدة.

ورغم كثافة التحديات والمخاطر التي تهدد مستقبل نتنياهو، إلا أنه لا يزال يمتلك فرص للمناورة والبقاء، وإعادة ترتيب صفوف ائتلافه الحكومي. ويبقى العامل الحاسم في قدرته على تحقيق ذلك مرهونًا بتطورات المشهد القضائي، وتوازنات القوى الداخلية، وسط بيئة سياسية إسرائيلية شديدة التحول نتيجة وجود نظام قضائي مستقل، ورفضه قطاعات كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي تدخل الولايات المتحدة في شؤون إسرائيل الداخلية، وبما قد يدفع نتنياهو للتخلي عن ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة واعتزال الحياة السياسية مقابل منحه عفوًا قضائيًا (صفقة ادعاء) تحفظ له تاريخه السياسي، وتسمح باستمرار اليمين في سدة الحك خلال الفترة القادمة.

مسار التصعيد الإيراني - الإسرائيلي

أ/ أحمد يحيي (وحدة الدراسات الايرانية)

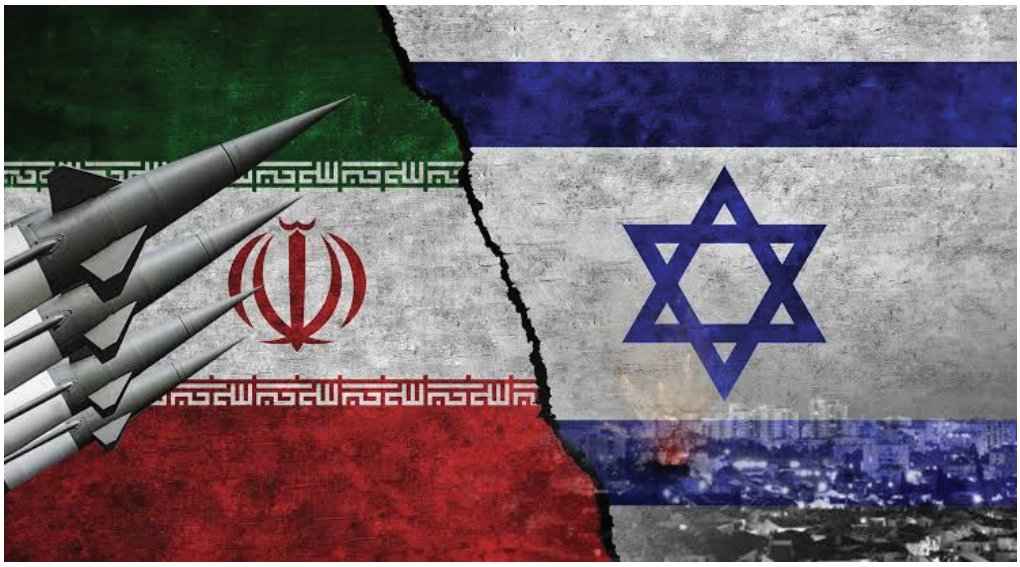

اتسمت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والايرانيين بالتصعيد المتبادل ، لاسيما بعد عودة الملف النووي الإيراني مجددًا على رأس أولويات الاجتماع الأخير الذي عُقد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الأمريكي ترامب في البيت الأبيض. ورغم أن ترامب أعرب عن أمله في ألا تشن الولايات المتحدة ضربات جديدة ضد إيران، وأن هدفه هو التوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع طهران، لكنه لم يمانع في عودة إسرائيل للعمل العسكري ضد إيران إذا استأنفت برنامجها النووي العسكري.

وفي ذلك إشارة إلى أن خيار التصعيد العسكري ما زال مطروحًا على الطاولة، وحاضرًا في العقلية الإسرائيلية، ولا يلقى معارضة حقيقية من الجانب الأمريكي.

يتناول التحليل احتمالية التصعيد الى العمل العسكري من حيث المحفزات والسيناريوهات الرئيسية المتوقعة.

محفزات التصعيد

١. العمليات العسكرية يجب أن تنتهي باتفاق سياسي، وهذا لم يحدث حتى الآن، مع عدم تحويل وقف إطلاق النار الذي أعلنه ترامب بين إيران واسرائيل إلى اتفاق رسمي ملزم ومعلن. مما يعني أن حالة الحرب ما زالت سارية، لكنها تمر بفترة جمود يمكن كسرها بشكل مفاجئ.

٢. مفهوم "السلام عن طريق القوة"، الذي يؤكد عليه كل من نتنياهو وترامب.

٣. تعقد المسار التفاوضي بسبب:

- تعزيز الحرب للاتجاه المتشدد ضد التيار الإصلاحي المؤيد للمسار التفاوضي في إيران.
- تعليق إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تمسك إيران بشروطها، وعلى رأسها حقها في تخصيب اليورانيوم على أرضها.
- عدم اقتصار التفاوض حول الملف النووي فقط، بل حول تسوية حرب حقيقية.
- تعزيز الشكوك المتبادلة بشأن جدوى التفاوض ونوايا الأطراف، خاصة بعد الانخراط المباشر للولايات المتحدة في الحرب، مما جعل البعض يرى التفاوض ليس إلا مخدرًا ووسيلة خداع لتوجيه الضربة التالية.
- تحول الحرب إلى رافعة للتفاوض، مما يجعل العمل العسكري خيارًا حاضرًا دائمًا.
- زيادة انخراط إسرائيل في العملية التفاوضية بعد الحرب، مما يزيد من تعقيدها في ظل التربص والتحفز الإسرائيلي.

٤. استمرار حالة الحرب مع وكلاء ايران في الإقليم على مختلف الجبهات دون حسم (اليمن - غزة - لبنان)، وكذلك عدم الاستقرار في سوريا وتوتر الوضع في العراق، في ظل هشاشة الاتفاقيات والضمانات، وقناعة إسرائيل - وربما دول إقليمية أخرى - بضرورة إنجاز كل ما يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية قبل توقف عجلة الحرب.

٥. العقلية الإسرائيلية التي تشكلت إثر طوفان الأقصى وعززتها حرب الـ ١٢ يوم مع إيران، والتي ترى القضاء على التهديدات بشكل استباقي بدلًا من الاحتواء.

٦. تشكك إسرائيل في جدوى المسار الدبلوماسي لردع إيران عن السعي سرًا نحو امتلاك السلاح النووي.

٧. رؤية نتنياهو للحرب كوسيلة للقفز على أزماته الداخلية.

٨. مستوى التصريحات الاستفزازية المتبادلة بين إسرائيل وإيران، وكذلك حديث الرئيس ترامب عن احتمال توجيه ضربات جديدة لإيران، كل ذلك في ظل حالة التأهب القائمة قد يدفع أحد الأطراف لتنفيذ عمل استباقي.

٩. كشف كل طرف لنقاط ضعف الطرف الآخر خلال الجولة السابقة من الحرب، قد يحفز الأطراف للعمل العسكري بناء على الدروس المستخلصة، خاصة وأن تفوق إسرائيل عسكريا في الجولة السابقة يزيد من ترجيح العمل العسكري في الإدراك الإسرائيلي.

١٠. سير الأحداث يشير إلى عدم وجود استراتيجية واضحة أو تصور معقول للمشهد النهائي للحرب لدى أي من الأطراف، مما يعزز من احتمالية الحسابات الخاطئة التي قد تفتح باب الحرب الشاملة، خاصة في ظل حالة الشك وعدم الثقة المتبادلة، والشعور بالتهديد الوجودي الذي عززته حرب الـ ١٢ يومًا لدى كل من إيران وإسرائيل.

١١. سردية النصر التي يروج لها الطرفان قد تطغى على رؤيتهما لحقيقة الوضع والخسائر وجدوى العمل العسكري.

١٢. سياسة الغموض التي تتبعها إيران فيما يخص الملف النووي، قد تدفع الولايات المتحدة وإسرائيل لتوجيه ضربة جديدة لإيران.

١٣. استمرار توقيع وتشديد العقوبات على ايران.

١٤. صعوبة دمج النظام الإيراني في ترتيبات الأمن الإقليمي المراد تنفيذها في المنطقة، مما يجعل من الإطاحة به هدفًا ستعمل إسرائيل – بمساعدة الغرب وربما بمساندة من أطراف إقليمية أخرى - على تحقيقه بوسائل مختلفة، مما يرفع منسوب التوتر ويفتح الباب لسلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي قد تنحدر بالمنطقة نحو الحرب.

سيناريوهات التصعيد المحتملة:

تحتاج إيران إلى أطول فترة زمنية

ممكنة لترميم قدراتها الدفاعية، وسد ثغراتها الأمنية، وإعادة بناء قوة وكلائها في الإقليم، لذلك لن تكون العودة للعمل العسكري المباشر خيارا ايرانيا، وسيتوقف الأمر على سلوك إسرائيل، الأمر إلي يمكن معه ترجيح السيناريوهات التالية :-

١- السيناريو الأول: عملية عسكرية إسرائيلية أخرى تشبه الضربة الافتتاحية لعملية "الأسد الصاعد" ضد قدرات إيران العسكرية والنووية، مصحوبة بعملية اغتيالات لقيادات إيرانية بما فيهم المرشد الأعلى. وقد تشهد انخراط مباشر دفاعيا وهجوميا للولايات المتحدة.

نسبة نجاح الضربة مقيدة بمدى نجاح إيران في ترميم قدراتها الدفاعية، وبقدرة إسرائيل على تحقيق المفاجأة.

ردود إيران المحتملة:

● الرد المنفرد عبر عمليات قصف للعمق الإسرائيلي مبنية على الدروس المستفادة من الجولة السابقة، تكون أكثر تركيزًا على البنية التحتية الاستراتيجية - العسكرية والمدنية - الإسرائيلية، باستخدام صواريخ ومسيرات أكثر دقة وذات قدرة تدميرية أكبر، وتكتيكات أكثر تعقيدًا. وهذا الخيار مرتبط بمدى قدرة إيران على استيعاب الضربة الأولى، والاحتفاظ بقدرات صاروخية كافية من حيث المخزون، ومنصات الإطلاق، وقدرات التصنيع.

● الرد المنسق مع الوكلاء (حزب الله والحوثيين والحشد الشعبي)، خاصة حزب الله. وقد يتم إشراكهم في الهجمات بشكل متوازٍ أو إقحامهم بالتدريج في المعركة وفق حسابات دقيقة وكيفية سير الحرب. لكن هذا الخيار مقيد بالاعتبارات الداخلية في تلك الساحات، وكذلك بمدى تعافيهم من تأثير الضربات الإسرائيلية السابقة عليهم، وكلها أمور ليست في صالح إيران حاليًا. وهذا الخيار قد يستخدم كمرحلة تصعيدية تتبع خيار الرد المنفرد وليس بديلًا له.

● مزج الخيارين السابقين مع الهجمات السيبرانية، وغلق مضيق هرمز وباب المندب، واستهداف المصالح الإسرائيلية والغربية في المنطقة، كمرحلة تصعيدية أخرى.

● "الخيار شمشون الإيراني" كآخر الخيارات، وهو استهداف المصالح والقواعد الأمريكية في المنطقة، خاصة في دول الخليج، بل وقد تذهب الأمور إلى استهداف دول الخليج نفسها، وهو خيار انتحاري للنظام الإيراني وتبعاته ستكون كارثية على كل الأصعدة.

٢- السيناريو الثاني: تدمير إسرائيل لما تبقى من قدرات محور المقاومة.

ردود إيران المحتملة:

● التدخل الإيراني المباشر مع الوكلاء في المعركة.

● تجنب إيران للانخراط المباشر في الحرب.

اختيار الرد في هذا السيناريو يتوقف على كيفية إدراك إيران لدروس الجولة السابقة فيما يخص أهمية الوكلاء ودورهم في المواجهة، وكذلك الكيفية التي ستدمر بها إسرائيل قدرات الوكلاء - تدمير مكثف أو تدريجي -، فالتدخل الإيراني المباشر سيكون أرجح في حال المواجهات المفتوحة وليس الضربات الانتقائية.

٣- السيناريو الثالث: استمرار إسرائيل في "عمليات المنطقة الرمادية" ضد إيران (اغتيالات - هجمات سيبرانية - عمليات تخريبية). وقد تمزج إسرائيل بين هذا السيناريو والسيناريو الثاني (ضرب باقي قدرات الوكلاء).

ردود إيران المحتملة:

● استيعاب إيران للضربات، والعمل على تنفيذ عمليات متكافئة في المنطقة الرمادية.

● توجيه ضربات مباشرة للعمق الإسرائيلي في حال مزجت إسرائيل عمليات المنطقة الرمادية مع فتح جبهة - أو جبهات - مع الوكلاء، وكذلك في حال تنفيذ عمليات اغتيال سيتوقف مستوى الرد الايراني على المستوى القيادي لهدف الاغتيال.

٤- سيناريوهات منخفضة الاحتمالية / عالية التأثير:

● إعلان إيران امتلاك القنبلة النووية.

● توجيه إيران ضربة استباقية لإسرائيل، في حال تيقنها أن ضربة إسرائيلية وشيكة ستوجه لها.

مع الأخذ في الاعتبار أن:

● شكل وشدة الردود الإيرانية، أيا كان السيناريو، ستكون مرتبطة بمدى شعور النظام الإيراني بالتهديد الوجودي ونفاذ الخيارات لديه، أكثر من ارتباطها بنجاح الضربات الإسرائيلية على مستوى الإصابات، فإيران لديها القدرة على استيعاب الضربات والخسائر.

● إسقاط النظام الإيراني حاضر كدافع رئيسي وهدف استراتيجي في كل السيناريوهات، وفي حالة التصعيد أو خفض التصعيد، وكذلك فإن حماية النظام هو هدف ايران الرئيسي في كل الحالات.

الخلاصة:

رغم استئناف المحادثات بين إيران والغرب، فإن التوصل إلى اتفاق مقبول من مختلف الأطراف يظل محل شك. حتى لو تم التوصل إلى اتفاق، فذلك لن يمنع تجدد الحرب. كما أن استمرار فترة الهدوء لا يعني الابتعاد عن مسار العمل العسكري، فما زالت حرب الـ ١٢ يوم تلقي بظلالها على الإقليم، فتحت بها إسرائيل باب يصعب إغلاقه أو تصور أي تسوية مقبولة معه. وما تعرضت له إيران يعد من وجهة نظر الإيرانيين مساسا غير مقبول بالكرامة الوطنية، وستعمل مع الوقت على إلحاق الأضرار بإسرائيل بوسائل مختلفة حتى لو لم تشمل خيار المواجهة المباشرة، وهذا لن يغيب عن الإدراك الإسرائيلي.

كما أن ذهاب إسرائيل للحرب خلق دوامة "المعضلة الأمنية"؛ فبعد ما تعرضت له إيران، فإنها حتمًا ستعمل على تقوية قدراتها الدفاعية، وعقد صفقات تسلح، وتطوير برنامجها الصاروخي، وقد تندفع لتخطي العتبة النووية، وكذلك العمل على بناء القوة من جديد لدى وكلائها في المنطقة. وكلها أمور - حتى لو كان من الصعب نجاح إيران فيها بشكل كامل - ترى فيها إسرائيل تهديدات يجب إزالتها، مما يجعل باب العودة إلى الحرب مفتوحًا، ويرجح مسار التصعيد على مسار التهدئة. وهذا ما عبر عنه جيورا أيلاند، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، بقوله: "تمر حاليًا ذكرى مرور شهر على انتهاء حرب الـ ١٢ يومًا مع إيران، لكنني أعتقد أننا في المستقبل، سنُطلق على هذه الحرب اسم "حرب إيران الأولى"، لأن اندلاع حرب أو حروب إضافية مع إيران، يكاد يكون أمرًا مؤكدًا".

وإذا سلمنا بأن الجولة الأولى للحرب كانت تهدف للعودة للتفاوض من موضع قوة لفرض الشروط، فإن العودة للحرب مرة أخرى ستكون بعد انسداد أفق التفاوض، مما يعني أن الجولة القادمة ستكون أكثر تدميرًا، وأوسع نطاقًا، يصعب التنبؤ بمسارها وتبعاتها السلبية.

تحولات شرق المتوسط ٢٠٢٥ :

بين عقيدة «الوطن الأزرق» وتوازنات الأمن المصري

أ/ علا بركات (وحدة الدراسات التركية)

لـم يعـد شـرق البحـر المتوسـط مجرد مسـطح مائي غنـي بالموارد؛ بـل أصبـح بمثابـة **مسـاحة اسـتراتيجية شـديدة التوتـر** تشـهد صراعًا محتدمًا على السيادة البحرية، مـوارد الطاقـة، وتوازنات النفوذ.

حيث تضـم المنطقـة أطرافًا عديدة مثل **تركيا، مصر، اليونان، وليبيا** التـي أصبحت نموذجًا مكثفًا لصدام الجغرافيـا السياسـة ، حيث تتقاطع خطـوط الغـاز بخطـوط التمـاس السياسـي، وتتشـابك التفاهمـات المؤقتـة مـع مشـاريع الهيمنـة الإقليمية.

منـذ توقيـع **مذكـرة التفاهـم البحريـة بيـن أنقـرة وحكومـة الوفـاق الليبيـة** فـي ٢٧ نوفمبـر ٢٠١٩، دخل شرق المتوسط مرحلة جديدة من الاصطفاف والتحالفات.

وقد شـهدت الأعوام التالية ولاسـيما ٢٠٢٥ تطورات غير مسبوقة أبرزها، تحـرّك البرلمـان الليبـي الشـرقي (طبـرق) باتجاه مراجعـة الاتفاقية مع تركيا، والتحرك المصري لعرقلة التصديق عبـر واشـنطن، بالإضافة إلى دعـوة يونانيـة جديـدة للحوار البحري وترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، و رفض رسـمي ليبي في الأمم المتحدة لاتفاقية مصر– اليونان.

فـي هذا السـياق المتشـابك، يهدف هذا المقال إلى تفكيك مشـهد النزاع البحـري فـي شـرق المتوسـط من زاويـة اسـتراتيجية، عبـر تحليـل المحاور الأربعة التالية:

١- تطـور الاتفاقيـات البحريـة ومحاولـة إعـادة ترسـيم النفـوذ البحري بين ٢٠١٩ و٢٠٢٥.

٢- الدور الليبي المتحوّل من ساحة صراع إلى لاعب محوري.

٣-المواقـف المصريـة واليونانيـة والتركية وتحول أدوات الاشتباك.

٤- السـيناريوهات المسـتقبلية وتأثيرها على المصالح المصرية في مجـالات الأمن، الطاقـة، والتحالفات الإقليمية.

أولًا: اتفاقيـات رسـم الحـدود البحريـة... عندمـا تتقاطـع الجغرافيا مع المصالح

اتفـاق تركيا – الوفـاق (٢٠١٩): التوقيـع الـذي أشـعل شـرق المتوسط

فـي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، وقّعت تركيا اتفاقًـا مـع حكومة الوفـاق الوطني الليبية لترسـيم المناطق الاقتصادية الخالصـة، متجاهلـة بشـكل واضح الجزر اليونانية الكبرى مثل **كريت، كاسـوس، ورودس**، وممتدةً بشـكل شبه مسـتقيم من خليج أنطاليا إلى السواحل الليبية شرق درنة.

رأت أنقرة أن هذا الترسـيم يُعيد لها حقوقًا بحرية "مهضومة"، ويُمكّنها من فـرض «**رؤيـة «الوطـن الأزرق»** كعقيـدة بحرية صلبـة، **بينما** رأت اليونـان، قبرص، ومصـر أن الاتفاق يمـزّق الجغرافيا البحريـة ويقوّض القانون الدولي للبحار.

ردّ الفعل المصـري – اليوناني – القبرصـي جاء سـريعًا، تمثّل في

طـرد السـفير الليبي مـن أثينا بعد يومين مـن التوقيـع، وتوجيه ملف الاعتـراض للأمم المتحـدة، وإطلاق مناورات بحرية «ميـدوزا (مناورات بحريـة وجويـة بمشـاركة كل مـن مصـر وقبـرص واليونـان) كمظهر ردع رمزي في البحر.

٢ - الاتفاقية المضادة (٢٠٢٠): مصر – اليونان، ترسيم السيادة بشرق المتوسط

ردًا على الخطوة التركية، وقّعت القاهرة وأثينا اتفاقية لترسيم الحدود الاقتصادية بينهما في ٦ أغسطس ٢٠٢٠، اعتُبرت بمثابة نفي مباشر لصلاحية اتفاق تركيا – ليبيا.، حيث تمثلت **أبرز ملامحها** في منح الجزر اليونانية كامل الحقوق البحرية، وفقًا للمادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفصل الترسيم المصري عن النفوذ التركي، وخلق جبهة قانونية مضادة. هذه الاتفاقية مثّلت حجر زاوية في تشكيل محور «مصر – اليونان – قبرص»، الذي توسع لاحقاً في إطار منتدى غاز شرق المتوسط، كمؤسسة شبه دائمة للتنسيق الطاقوي والدبلوماسي.

٣- دخول طبرق على خط النزاع .. التحوّل الصامت

أعلن البرلمان الليبي الشرقي في طبرق، ١٨ يونيو ٢٠٢٥ عن تشكيل لجنة فنية لمراجعة الاتفاق البحري مع تركيا، ورغم أن برلمان طبرق لم يعترف سابقًا باتفاق ٢٠١٩، فإن هذه الخطوة قرأها مراقبون كتمهيد لمصادقة سياسية ضمنية، نتيجة عدة عوامل، أبرزها – تقارب تركي – مع الشرق الليبى ظهر في زيارات غير معلنة لصدام حفتر إلى أنقرة، بجانب عرض مشاريع تنموية تركية في بني غازي ودرنة، كذا تراجع الدعم الغربي الصريح لحفتر، ما دفع طبرق نحو إعادة تموضع تكتيكي. هذا التحرك مثل صدمة لأثينا والقاهرة، لأنه قد يُحوّل الاتفاق غير المعترف به إلى وثيقة ذات صفة مزدوجة من الغرب والشرق الليبي، ما قد يمنحه غطاء سياسيًا يصعب الطعن فيه لاحقًا أمام المجتمع الدولي.

ثانيًا: ليبيا من بلد ممزق إلى صانع موازين في المتوسط

منذ ٢٠٢٢، بدأت تظهر مؤشرات أن الساحة الليبية لم تعد صامتة، مع تصاعد التنافس البحري، أصبحت سواحل ليبيا بمثابة بوابة جيوسياسية قادرة على ترجيح كفة هذا الطرف أو ذاك.، ففي ٢٠٢٥، بدأ برلمان طبرق – بقيادة عقيلة صالح، وتحت تأثير صدام حفتر يعيد تموضعه الإقليمي، متنقلًا من محور إماراتي – مصري صرف إلى انفتاح على أنقرة.

وقد رُصدت تحركات ملموسة تؤكد هذا التحول، أهمها

زيارات غير معلنة لصدام حفتر إلى إسطنبول، بجانب حضور وفود تركية إلى مناطق شرق ليبيا، بحجة مشاريع بنى تحتية، بالتزامن مع تسريبات عن صفقات أمنية – اقتصادية مستقبلية مشروطة بإقرار الاتفاق البحري، وبالتالى لم تعد ليبيا «مقسومة بين شرق وغرب فقط»، بل **تفرّعت داخليًا إلى مواقف بحرية متناقضة**، **تمثلت في تمسك** حكومة طرابلس باتفاق ٢٠١٩، في حين بدأت طبرق بالاقتراب منه، رغم العداء السابق، في الوقت الذى ترفض بعض الشخصيات العسكرية أي نفوذ تركي، لكنها محاصَرة سياسيًا ودوليًا.

الموقف المصري: دبلوماسية ردع بلا مفاوضات مباشرة

رغم أن مصر لم تدخل في مفاوضات مباشرة مع تركيا حول ملف الترسيم، إلا أنها نشّطت أدوات ضغط غير مباشرة، تجلّت بوضوح في **طلب رسمي من القاهرة لواشنطن بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٥** للضغط على برلمان طبرق كي لا يصادق على الاتفاق البحري مع أنقرة، هذا التحرك يكشف بعدين أساسيين، أولهما أن مصر **لا تعتبر الملف منتهٍ حتى لو وقعته طرابلس**، وتخشى من شرعنة الاتفاق من طرفي ليبيا، والثانى إعتمادها على **تفعيل العمق الأميركي والأوروبي** كوسيط توازن، بدل الانخراط في تفاوض مباشر مع أنقرة، ما قد يُفهم كاعتراف ضمني بالاتفاق، كما كثّفت القاهرة تحركاتها عبر الأمم المتحدة، للتشكيك بشرعية الاتفاق البحري، وعبر المناورات البحرية مع اليونان وقبرص (ميدوزا ٢٠٢٥)، بالإضافة إلى تعزيز الربط الكهربائي مع اليونان وقبرص، كرسالة تكامل جيو- طاقوي.

الموقف اليوناني: مفاوضات مزدوجة وحملات دبلوماسية

ردًا على تحركات طبرق، أطلقت اليونان **مبادرة تفاوضية جديدة مع طرابلس في يونيو – يوليو ٢٠٢٥** لترسيم الحدود البحرية بشكل ثنائي، كمحاولة لشرعنة رؤية اليونان البحرية وتفكيك الجبهة التركية – الليبية، حيث زار وزير الخارجية اليوناني «جورج جيرابيتريتيس» كل من **بنغازي وطرابلس**، وعرض التعاون في ملف الهجرة والحدود البحرية، ودعم مشاريع تنقيب مشترك جنوب كريت، بجانب الاعتراف بطرابلس كشريك تفاوضي شرعي مقابل تخفيف التزامها مع أنقرة، لكن المبادرة اليونانية اصطدمت بتحفّظ ليبي، بسبب الرفض الشعبي لأي اتفاق يُقصي تركيا، وبسبب الخلافات الداخلية بين الحكومة والمجلس الرئاسي حول من يملك سلطة التفاوض البحري، بجانب تعقّد العلاقة مع البرلمان الشرقي، الذي يتحرّك بشكل مستقل عن طرابلس.

الموقف التركي: التمدد بالصبر والتقنيات المزدوجة

في الملف الليبي، بدل التدخل العسكري المباشر إعتمدت تركيا إستراتيجية الإختراق الناعم، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تقديم حزمة مشاريع اقتصادية «مغرية» لشرق ليبيا (موانئ، طرق، طاقة)، وتوظيف صدام حفتر كقناة خلفية لبناء الثقة، وتصدير فكرة أن الاتفاق البحري لا يمس بالسيادة الليبية، بل يعزّزها، كما فعّلت أنقرة أدواتها البحرية عبر استمرار تواجد سفن التنقيب في مناطق تعتبرها ضمن امتدادها القاري، وإرسال خرائط جديدة إلى الإيسكو واللجنة الدولية للهيدروغرافيا، بجانب التلويح بضم «شرق ليبيا» إلى نطاق المصالح البحرية الحيوية.

ثالثًا: سيناريوهات شرق المتوسط (٢٠٢٥–٢٠٣٠)... الصراع الذي لم يُحسم بعد

السيناريو الأول: ترسيخ الاتفاق التركي – الليبي وشرعنته المزدوجة

إذا مضى برلمان طبرق في المصادقة على الاتفاق مع أنقرة – وهو الاحتمال المرجّح، مع محدودية تأثير الضغوط المصرية والدولية – فإن الاتفاق البحري سيكتسب صفة الشرعية المزدوجة (طرابلس + طبرق)، وهذا سوف يعزز التمدد التركي في المناطق المتنازع عليها، فى الوقت الذى سيسهم فى إقصاء فعلي للجزر اليونانية من أي جرف قاري متصل، وسيتسبب أيضاً فى تصادم قانوني مباشر مع الاتفاق المصري – اليوناني (٢٠٢٠)، بالإضافة إلى تصاعد حجم الضغوط على شركات الطاقة الدولية لتحديد مواقفها بين الجبهتين، بالنسبة لمصر، هذا السيناريو قد يعيد صياغة خطط الطاقة والملاحة، وقد يدفعها نحو تصعيد سياسي – بحري مستمر، خاصة في المناطق المشتركة مع اليونان.

السيناريو الثاني: تجميد الوضع مقابل حوار تقني

في هذا السيناريو، لا يُصادق برلمان طبرق رسميًا، لكنه يحتفظ بالاتفاق كورقة ضغط، بينما تتحرك القوى الكبرى (أمريكا، فرنسا، ألمانيا) لفتح حوار فني ثلاثي (مصر–تركيا – ليبيا)، يُناقش المناطق المتداخلة، حقوق الجزر، مسارات التنقيب المشتركة أو المتوازنة، هذا السيناريو يُخفف التصعيد، لكنه لا يُنهي النزاع القانوني، ويحوّل الصراع إلى «نزاع طويل الأمد» تديره التفاهمات وليس الحسم.

السيناريو الثالث: انهيار الاتفاق وتحول ليبيا إلى نقطة تعادل

إذا فشلت تركيا في الحصول على المصادقة من طبرق، وانهارت الحكومة في طرابلس نتيجة ضغوط داخلية، فقد تدخل ليبيا في **مرحلة فراغ تفاوضي**، يتعذر معها المضي في أي اتفاق بحري.

في هذا السيناريو، تتحول ليبيا إلى "نقطة تعادل سلبية"، ويتوقف مشروع "الوطن الأزرق" عند حدود الواقع العملي، ويستعيد المحور المصري – اليوناني زمام المبادرة، غير أن هذا السيناريو يعتمد على تطورات داخلية ليبية غير مضمونة، ويتطلب دعمًا دوليًا متواصلًا لمحور القاهرة – أثينا.

السيناريو الرابع: تسوية إقليمية شاملة عبر منتدى الغاز

هذا هو السيناريو الأكثر طموحًا، وفيه يجري تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منصة تفاوض فعلي، تُشارك فيها تركيا بعد توافقات أولية، يشمل ذلك تقسيم مناطق التنقيب والامتيازات، وإمكانية التوصل لخريطة بحرية توافقية، والتوافق حول آلية تشاركية لإدارة موارد شرق المتوسط.، ولكن قد يكون هذا السيناريو إحتمالاً طويل الأمد ، لإنه يصطدم بواقع سياسي متوتر، وانعدام الثقة بين الأطراف.

التوصيات الاستراتيجية لمصر: كيف تحمي مجالها البحري وتؤمّن مستقبلها الطاقوي؟

١ - تعميق التحالف البحري الثلاثي، من خلال توسيع نطاق التعاون الاستراتيجي مع اليونان وقبرص، وتحويله إلى **منظومة أمنية دائمة** في شرق المتوسط، تشمل، تبادل المعلومات البحرية، مراقبة الأنشطة التركية، تدريبات بحرية موسعة.

١ - مضاعفة الحضور في منظمة الغاز، بدعم المنظمة كمؤسسة إقليمية حقيقية، ودعوة دول إضافية للانضمام بشكل مراقب، وتحويلها إلى مركز لتسعير الغاز وتوزيعه، بما يُقلص من سطوة أنقرة.

٣ - مواصلة الضغط الدولي على الاتفاق التركي – الليبي، عبر تنشيط الدور القانوني في الأمم المتحدة، والمطالبة بآلية فحص ثنائية للاتفاقات البحرية الليبية، باعتبار الوضع القانوني الليبي «منقسمًا وغير مستقر.»

٤ - تنويع مسارات تصدير الغاز المصري، بعدم الاعتماد على المسارات البحرية التقليدية فقط، والعمل على خطوط الأنابيب البرية (عبر إسرائيل أو الأردن)، والتوسع في محطات التسييل وربطها مباشرة بالأسواق الآسيوية.

٥ - المشاركة الإيجابية في حوار فني مشروط مع تركيا، فحال فُرضت مفاوضات بوساطة دولية، يجب ألا ترفضها القاهرة، بل تُشارك بها ضمن محددات واضحة، خاصة عدم المساس باتفاق مصر–اليونان، واحترام سيادة الجزر، وعدم دمج ملفات أخرى (الهجرة، الحدود الليبية) في حوار الترسيم.

الخاتمة:

إن الصراع البحري في شرق المتوسط يتجاوز كونه نزاعًا على خرائط وحدود، ليُصبح اختبارًا مركزيًا لموقع مصر في منظومة إقليمية تتشكّل من جديد، فبين مشاريع «الوطن الأزرق»، ومنتديات الغاز، وخطوط الأنابيب، والخرائط المتضاربة، تُواجه القاهرة تحديات وتهديدات لذلك يجب تعظيم أوراق قوتها الجيوطاقوية، مع الحفاظ على قوتها السياسية والدبلوماسية، فالسنوات القادمة لن تحسمها اتفاقية واحدة أو مناورة بحرية، بل تحالفات طويلة النفس، ورؤية واضحة لمستقبل المتوسط كمنطقة نفوذ حقيقية، وليس مجرد هامش للصراعات.

مقارنة بين تصريحات ترامب حول سد النهضة خلال ولايته الأولى والثانية وأبعاد كل منها

لواء/ خالد مختار (رئيس وحدة الدراسات الإفريقية)

تصريحات ترامب فى إكتوبر ٢٠٢٠

أبرز التصريحات .. مصر قد تكون مضطرة إلى نسف السد.

تزامن التصريحات مع:

قرب نهاية ولايته الأولى بعدة أسابيع، وإستمرار عملية الملىء، وجمود المفاوضات، وفشل العديد من الوساطات، وفشل جولة المحادثات التى إستضافتها واشنطن عام ٢٠١٩، ورفض إثيوبيا المفاجىء للتوقيع، وقطع الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار من المساعدات لإثيوبيا.

عكست التصريحات:

محاولة ترامب التلميح لإمكانية قيامه بدور لحلحلة الأزمة، والضغط لتمرير صفقة القرن والإتفاقية الإبراهيمية، ورغبته الشخصية فى الحصول على ولاية رئاسية ثانية.

تصريحات ترامب فى يونيو ٢٠٢٥

أبرز التصريحات: السد يعيق تدفق مياه النيل إلى مصر، وهو منبع الحياة لمصر، ورغبته فى حل الأزمة بسرعة، وإستهجانه تمويل الولايات المتحدة للسد، رغم نفى مسئول بارز فى اللجنة المعنية بالسد علمه بذلك التمويل.

تزامن التصريحات مع:

إعلان إنتهاء عملية التفاوض الثلاثية، وتوقف أية جهود وساطة، وعدم التوصل لحل توافقى بين الدول الثلاث، ودخول الإطار التعاونى لحوض نهر النيل (إتفاقية عنتيبى) حيز التنفيذ.

قرب إنتهاء التعبئة السادسة للسد، وإقتراب الموعد المحدد لإفتتاح المشروع (سبتمبر ٢٠٢٥)، وتلويح أديس أبابا بإمكانية تشييد ثلاث سدود أخرى، بالتزامن مع إعادة تموقع مصر العسكرى بشرق إفريقيا، ونسج علاقات إستراتيجية مع دول القرن.

وضوح قلق الولايات المتحدة من ملف التسليح الصينى لمصر وتعدد محاور التعاون الثنائى مع بكين، وموقف مصر من مجموعة "بريكس"، فضلاً عن الموقف المصرى الرافض لمخططات تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.

عكست التصريحات:

الكشف عن رغبة ترامب الشخصية فى إبراز دوره للحصول على جائزة نوبل للسلام، وإعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بالحقوق المائية والتاريخية لمصر، ومبادىء القانون الدولى الراسخة والحقوق المكتسبة، ورفضاً صريحاً لسياسات إثيوبيا الأحادية، وقناعة ترامب بالمطالب المصرية الخاصة بضرورة التوصل لإتفاق قانونى ملزم قبل بدء التشغيل، وتفهمه لخطورة الملف وتأثيره على الإستقرار.، وبصفة عامة تعد هذه التصريحات تمهيداً لتحرك دولى.

تصور البعض أن تلك الظروف تمثل عنصر ضغط على مصر، وسعى ترامب لتغيير الموقف المصرى بشأن ملفات الخلاف (غزة – الصين – بريكس)، أو أحد تلك الملفات.

الخلاصة:

– نجاح مصر فى تجاوز أبرز محطات الأزمة خلال تلك المرحلة، لاسيما الضغوط التى كانت تصاحب عملية الملىء من خلال العديد من المشروعات المائية، فى الوقت الذى لا تمثل عملية التشغيل المرتقبة أزمة حقيقية لمصر خلال المرحلة الراهنة.

– التصريحات الأخيرة تعد سيناريو مكرر لتصريحات ٢٠٢٠، ومحاولات ترامب لإستثمار تلك الأزمة، والسعى للإنخراط فى تسويتها أو إدارتها، وفق الرؤية الأمريكية ومصالح ترامب الشخصية، وإستغلالها لتمرير مشاريعه فى الشرق الأوسط.

– إمكانية إستثمار مصر رغبة ترامب فى تحقيق تدخله الشخصى لتسوية تلك الأزمة والوصول لحل توافقى من ناحية، وربما حاجة إثيوبيا فى تجاوز الإنتقادات الداخلية المتوقعة عقب الإنتهاء من أجواء الإحتفال بإفتتاح السد وإكتشاف الرأى العام عدم جدواه إقتصادياً أو فى تنفيذ الخطط التنموية والإجتماعية المعلن عنها من جهة أخرى، فى الوصول لحل قانونى توافقى، بدون تقديم مصر تنازلات رئيسية سواء متعلقة بتشغيل السد، أو بملف غزة، ولكن ربما تقديم تنازلات رمزية / جزئية فى أحد الملفات المتعلقة بالصين أو ببريكس، وضعاً فى الإعتبار أهمية إستكمال عملية وخطط تنويع تسليح الجيش المصرى إرتباطا بتصاعد التوتر فى المنطقة، والتوازنات الإقتصادية التى تتيحها مجموعة بريكس.

الخرطوم بعد الدمار .. قراءة استراتيجية لدور مصر في إعادة إعمار السودان

أ/هايدى خالد (وحدة الدراسات الإفريقية)

تُشكّل أزمة السودان الحالية تحديًا إقليميًا متعدد الأبعاد، لكنها في الوقت ذاته تتيح فرصًا استراتيجية هامة للقوى الفاعلة، وعلى رأسها مصر، التي تُدرك أن أمنها القومي متشابك جوهريًا مع استقرار السودان، فالسودان ليس فقط دولة جوار، بل شريك استراتيجي على مستوى الأمن المائي، والاقتصاد، والروابط الجيوسياسية في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، ومن هذا المنطلق، جاء التحرك المصري لإعادة إعمار السودان ليس فقط بدافع إنساني أو تضامني، بل أيضًا في إطار رؤية سياسية وتنموية متكاملة تهدف إلى إعادة بناء السودان وتثبيت الدور المصري في عمقه الإفريقي.

في هذا السياق، يتجسد الدور المصري من خلال ثلاث آليات رئيسية: مشروعات البنية التحتية، والدبلوماسية التنموية، وتوسيع النفوذ الاقتصادي، وهو ما يتضح في الجهود المصرية الميدانية، والمؤتمرات الدولية، والمنطقة اللوجستية المقامة على الحدود.

أولًا: الدور المصري في البنية التحتية بالسودان

على أرض الواقع، بدأت مصر فعليًا خطوات ملموسة لإعادة تأهيل البنية التحتية السودانية، لا سيما في المناطق الحدودية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتتجلى أبرز معالم هذا الدور في:

ربط الكهرباء المصرية بالسودان: عبر مد خطوط كهرباء من شبكة مصر إلى الشمال السوداني، بما يعزز استقرار الإمداد الكهربائي ويزيد القدرة التشغيلية للمرافق والمشروعات.

إعادة تأهيل الطرق والمعابر: خاصة معبر "أرقين"، الذي أصبح شريانًا تجاريًا بين البلدين، وتم تطويره ليتحول إلى محور استراتيجي للتبادل التجاري والخدمات، فضلاً عن معبرى «قسطل» و«رأس حدربة».

دعم المنشآت الصحية والتعليمية: من خلال بعثات طبية مصرية وإرسال تجهيزات مستشفيات، فضلًا عن تركيز المنح الدراسية والتدريبية التى تقدمها «الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية» على خطط إعادة الإعمار والخطط التنموية.

هذه المشروعات تُبرز سياسة مصر التنموية التي تُركّز على التكامل وليس الهيمنة، والشراكة لا الاستغلال.

ثانيًا: مؤتمر إعادة إعمار السودان وتوسيع دائرة الشراكة

أدركت الدولة المصرية أن البناء لا يتم بجهود الحكومة وحدها، بل بتضافر المجتمع بأسره، لذلك دعت إلى مؤتمر دولي موسع لإعادة إعمار السودان، شارك فيه ممثلو الدولة (الوزارات المعنية والتنسيق السيادي)، والقطاع الخاص المصري، والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية، وشركاء التنمية الإقليميين والدوليين.

هدف المؤتمر كان وضع خارطة طريق تنموية عملية، تركز على المشروعات ذات الأولوية، وتُسهم في تحويل ملف الإعمار إلى منصة دائمة للشراكة الاقتصادية.

ثالثًا: المنطقة اللوجستية المشتركة – منصة مصر في العمق الإفريقي

من أبرز مظاهر التواجد المصري الممنهج في السودان هو إقامة منطقة لوجستية متكاملة على الحدود الشمالية للسودان والتى أعلن عن تدشينها مؤخراً، وتمثل هذه المنطقة نقطة ارتكاز استراتيجية لخدمة عدة أغراض:

مركز لنقل البضائع والمواد الأساسية

تُعد المنطقة محطة لتجميع ونقل البضائع المصرية إلى العمق السوداني، تُستخدم لنقل معدات البناء ومواد التشييد للمساهمة في مشروعات الإسكان والبنية التحتية، وتخزين ونقل المنتجات الغذائية والدواء من مصر إلى داخل السودان، وتسهيل دخول السلع الحيوية في فترات النزاع أو الحصار.

مركز دعم لتنفيذ مشروعات التشييد والبناء

دخول شركات مصرية كبرى مثل "المقاولون العرب" و"بتروجت" وغيرهما في مشروعات البناء والطاقة، إنطلاقاً من المنطقة اللوجيستية، مع توفير العمالة الفنية والإدارية، وتنفيذ مشروعات الإسكان منخفض التكاليف والمراكز الصحية والتعليمية بالتعاون مع الحكومة السودانية.

تنمية اقتصادية حدودية وتوفير فرص عمل

يسهم المشروع في توفير فرص عمل للجانبين، ويعزز التبادل التجاري اليومي، ويزيد من الترابط المجتمعي بين الشعوب لا النخب فقط.

رابعًا: المكاسب الاستراتيجية لمصر

رغم أن تشغيل العمالة المصرية في مشروعات الإعمار يُعد مكسبًا مباشرًا، إلا أن مصر تتطلع إلى مكاسب إستراتيجية أوسع:

١- تعزيز النفوذ السياسي الناعم

ترسيخ الحضور المصري في السودان عبر التنمية لا التدخل، مما يمنح مصر مساحة تفاوضية أكبر في ملفات إقليمية شائكة (سد النهضة، البحر الأحمر، القرن الإفريقي).

٢. فتح الأسواق الإفريقية

تُشكل المنطقة اللوجستية قاعدة تصدير إلي السودان ومنها إلي باقي دول أفريقيا، فهي ستحول السودان إلى بوابة دخول للبضائع والخدمات المصرية إلى إفريقيا، بدعم لوجيستي مباشر من المنطقة الحدودية.

٣- تأمين العمق الاستراتيجي الجنوبي : تعزيز الاستقرار في السودان هو تعزيز لأمن مصر القومي، خاصة في ملف الحدود والمياه، و الوجود الاقتصادي والبشري المصري الدائم على الحدود يُعزز قدرة الدولة المصرية على رصد التحركات واحتواء أي تهديدات مبكرة.

٤ - تعميق الشراكة في ملف مياه النيل

دعم استقرار السودان يتيح حوارًا أكثر توازنًا حول ملف مياه النيل، ويضع مصر في موقع شريك لا خصم.

خامسًا: مقترحات لتعظيم الاستفادة المصرية

لكي تُترجم هذه الجهود إلى مكاسب مستدامة، تقترح هذه الورقة عددًا من المحاور التي يمكن لمصر تفعيلها:

إنشاء مناطق صناعية مشتركة

من خلال استغلال الأراضي السودانية لتوطين صناعات مصرية كثيفة العمالة، مثل مواد البناء والأدوية والغذاء والطاقة والإتصالاتوالطرق.

دعوة جهات التمويل العربية والدولية للمشاركة فى المبادرة

توجيه الدعوة للكيانات والمؤسسات المالية كضامن وشريك إستراتيجى ومستثمر إقتصادىومجتمعى.

تحويل حلايب وشلاتين لمناطق إستثمارية جاذبة

إستحداث موانىء بحرية وأخرى جافة وإستكمال البنية التحتية والمرافق للمنطقة بإضافة مخازن وثلاجات ومعارض وبنوك مصرفية، لتحويلها لمناطق جذب تجارى وسياحى وتنموى وخدمى.

المساعدة فى تشييد السدود وتطهير المجارى المائية

رفع كفاءة السدود وبحيرات حصاد الأمطار، وتطهير المجارى المائية، وإنشاء مزيد من السدود وربطها ببعض وبحيرة أسوان، للحد من مخاطر الفيضانات، وتعظيم الإستفادة من مياه الأمطار المهدرة، وتوفير مياه الشرب، وتعظيم حجم الثروة الزراعيةوالحيوانيةللجانبين.

الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي

عقد شراكات لزراعة القمح والذرة والأرز في السودان لصالح السوق المصري، بما يُعزز الأمن الغذائي ويُقلل فاتورة الاستيراد.

توفير محاجر ومجازر لرؤوس الماشية وحاويات

توفير مجازر ومنطقة لوجيسية لإستقبال وذبح ونقل الرؤس الحية لتحقيق قدر من التوازن مع السوق المصرى.

تطوير الربط السككي والنقلي والنهرى

مد خطوط سكك حديدية من أسوان إلى السودان وربطها بميناء بورتسودان، وتطوير الملاحة النهرية (أسوان – وادى حلفا، عبر بحيرة أسوان) وإستحداث رصيف نهرى، لربط البلدين بشريان إضافى يسهم فى التنقل والتجارة، ما يُحوّل مصر إلى معبر تجاري إقليمي.

توسيع النفوذ الأكاديمي والثقافي

فتح فروع لجامعات مصرية، وإنشاء مراكز تدريب مهني في السودان تحت إشراف مصري.

تعميق التكامل الطاقي

بناء محطات طاقة شمسية مشتركة تُخدم السودان وتُصدر فائض الطاقة إلى دول الجوار.

تصدير الخدمات التكنولوجية

تقديم حلول رقمية وحكومية مصرية (مثل الدفع الإلكتروني، الأرشفة الرقمية، والأمن السيبراني) لدعم التحول الرقمي في السودان.

ختامًا، لا يُمكن اختزال الدور المصري في إعادة إعمار السودان بأنه دور "إغاثي" أو "وظيفي"، بل هو جزء من تحول استراتيجي في الرؤية المصرية لإفريقيا، حيث تصبح التنمية أداة نفوذ، والتكامل الاقتصادي وسيلة لحماية الأمن القومي.

تُدرك مصر أن أمنها القومي لا يُبنى فقط بالدبلوماسية الصلبة، بل أيضًا عبر الدبلوماسية التنموية، ومن هنا، فإن إعادة إعمار السودان لم تعد مجرد ملف مساعدات، بل أداة استراتيجية متعددة الوظائف تؤسس لعلاقة شراكة طويلة الأمد، توازن بين مصلحة السودان في التنمية، ومصلحة مصر في الاستقرار والنفوذ الإقليمي، وهو ما يتطلب أيضاً أن تشمل تلك الإستراتيجية إعادة تأهيل وتدريب وتسليح الجيش السودانى الوطنى عقب إنتهاء الأزمة بإعتبار أن ذلك الملف يعد من الأولويات التى تسهم فى الحفاظ على وحدة أراضى الدولة السودانية وإستقرارها.

احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بذكري ثورة ٢٣ يوليو

كلمة النائب مصطفى بكري – عضو مجلس النواب المصري

أكد النائب مصطفى بكري، عضو مجلس النواب، في كلمته أن الشعب المصري بجميع فئاته وطبقاته، وبغض النظر عن خلافاته الأيديولوجية أو انتماءاته السياسية، اصطفّ وطنياً خلف الجيش المصري في ثورة ٢٣ يوليو المجيدة، إيماناً بدور القوات المسلحة في الحفاظ على الدولة ومقدراتها. وأوضح أن هذا الاصطفاف الوطني لم يكن وليد لحظة، بل كان جدار الصد الأول في مواجهة تحديات داخلية وخارجية جسيمة، واجهتها الدولة المصرية آنذاك، والتي تصدى لها الشعب والجيش معاً بروح وطنية خالصة. كما ندد في كلمته بمحاولات التنظيم الدولي لجماعة الإخوان تشويه صورة مصر وموقفها الثابت من القضايا المصيرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مشدداً على أن مصر كانت ولا تزال قلب الأمة العربية النابض، والركن الثابت والمهيب الذي تستند إليه الدول العربية في أوقات الشدة. واستعرض مخططات الكيان الصهيوني الرامية إلى تفكيك الدول العربية، وعلى رأسها مصر، لما تمثله من ثقل حضاري وسياسي وتاريخي في المنطقة، مشيراً إلى أن ثورة يوليو كانت حدثاً تاريخياً فارقاً، انطلقت منه الدولة المصرية لدعم حركات التحرر الوطني في أكثر من ٣٣ دولة حول العالم عبر شراكات مصرية متعددة، تأكيداً لدور مصر الرائد إقليمياً ودولياً. وأبرز النائب أهمية ثورة ٣٠ يونيو بوصفها امتداداً لهذا الوعي الوطني، حيث تجلى فيها الاختيار الشعبي الحر للرئيس/ عبدالفتاح السيسي، الذي لم يخذل ثقة الشعب ولا دعم الجيش، ما يعكس وحدة الإرادة والوعي الجمعي للمصريين. واختتم كلمته بالتأكيد على أن مصر تجاوزت حقبة الضعف وغياب القيادة، وعادت إلى المشهد الإقليمي والدولي عبر دبلوماسية التنمية والاستثمار، مستعيدة ريادتها التاريخية في القارة الأفريقية، التي تتمتع بثروات هائلة وموارد نادرة وسوق واسع متنوع، ما يستوجب حضوراً مصرياً قوياً ومستمراً في إطار شراكات استراتيجية تعزز الاستقرار والنمو المشترك.

كلمة الدكتور/ عبدالمعطي أبوزيد - مستشار الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات

أكد الدكتور/ عبدالمعطي أبو زيد، مستشار الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات، أن ثورة ٢٣ يوليو ما زالت حية في وجدان الشعب المصري، لما تركته من أثر عميق وتحول جذري في بنية الدولة المصرية وتوجهاتها القومية، مشيراً إلى أن مبادئ

الثـورة لا تـزال تتجـدد في سـياق التحديات الراهنـة، خاصة في ظل محاولات مستمرة لإعادة طرح نفس الأفكار التي تسـعى لتفكيك الدولة المصرية وضرب علاقاتها الإقليمية والدوليـة، مـن خـلال تحالفـات مشـبوهة وأجنـدات خارجيـة. واستعرض الدور التاريخي للرئيس الراحل/ جمال عبدالناصر في دعم حـركات التحـرر الوطنـي بالقارة الأفريقيـة، مؤكـداً أن روح ثـورة يوليـو ما زالـت متقدة فـي نفوس العديد من شعوب العالم النامي، لما شـكلته من إلهام تاريخي لمسارات الاستقلال والسيادة الوطنية. وأشار إلـى التوجهـات الإعلاميـة الدولية المتباينـة، موضحـاً أن لـكل دولة أجندتها الخاصة في معالجة الشأن المصـري، وغالباً مـا تحاول بعض وسائل الإعلام تشويه صورة الدولة المصرية، والتشـكيك في إنجازاتها الحديثة، سـواء في مجالات التوسع العمرانـي أو بناء الجيـش الوطني القوي أو الموقـف المصري الثابت مـن القضيـة الفلسـطينية ورفض مشـاريع التهجير القسـري. وشدد علـى أن صلابـة الجبهـة الداخلية، بتماسك الشعب والجيش والشرطة، كانت ولا تزال السـند الحقيقي في مواجهـة حملات التشـويه والحرب النفسـية، التي تسـتهدف النيل من ثقـة المصريين فـي مؤسسـاتهم الوطنية. كما أكد على استمرار دور مصـر الريادي فـي أفريقيـا، ليس فقـط كقوة سياسـية، بـل كنموذج تنمـوي يحتذى بـه، ينقـل خبراته الناجحـة فـي مجـالات الاسـتثمار وبنـاء القـدرات وتأسـيس جيوش وطنيـة قوية، قادرة على الدفاع عن سـيادة دولها وحماية مقدراتها من التدخلات الخارجية.

كلمة الأسـتاذ الدكتور/ أحمد الشربيني - عميد كلية الآداب الأسبق بجامعة القاهرة

أكـد الأسـتاذ الدكتـور/ أحمـد الشربيني، عميد كلية الآداب الأسبق بجامعـة القاهـرة، أن مصـر تمـر اليوم بمرحلة بالغـة الدقة، في ظل مـا تواجهه مـن تحديات جسـيمة ومؤامـرات مكشـوفة تسـتهدف ضرب استقرارها وإضعاف دورها الإقليمـي والتاريخـي، مشـيراً إلى أن هـذه ليسـت المرة الأولـى التي تتعـرض فيهـا الدولـة المصريـة لمحـاولات تطويـق وإخضـاع، بل سـبق أن واجهت تحديات مشـابهة خلال اللحظـة التاريخيـة المعقدة التـي شـهدت انطـلاق ثـورة ٢٣ يوليو، حين تقدم شباب مصري واعٍ لتحمل المسؤولية الوطنية، في ظلّ ظروف إقليمية ودوليـة كانت غاية في التشـابك والخطـورة. وأوضح أن تلـك الحقبـة تزامنـت مع طرح مشروع "الشـرق الأوسط الجديد"، الذي سعى إلى محو مفهوم "العالم العربي" من الوعي الجمعي، وتهيئة الأرض لإقامـة الدولـة اليهوديـة، من خـلال تغييب الهُويـة القومية، وفـرض أحلاف دوليـة على مصر، ومحـاولات إدماجهـا فـي ترتيبات أمنيـة تابعـة للغـرب، وتطويقهـا بالقواعـد العسـكرية الأجنبية، بما يُفقدها اسـتقلال قرارهـا الوطني. كما استعرض التهديدات التي كانت تحيط بالثورة في بدايتها، سواء من الداخـل أو الخـارج، مؤكداً أن ثورة يوليـو تمكنت من الخـروج بمصر مـن دائـرة العزلـة، وإعادة رسـم خريطـة انتماءاتهـا الاسـتراتيجية من خـلال ترسـيخ دوائـر الانتماء العربي والأفريقي، وتعزيز الحضور المصـري فـي محيطهـا الحيوي. ولفـت إلـى أن القيـادة المصريـة آنذاك أولـت اهتماماً خاصاً بمراقبة التحركات الإسـرائيلية داخل القارة الأفريقيـة، وعملت على التصدي لها من خلال بناء شـبكة علاقات قوية مع الـدول الأفريقية، ما أسـهم في تشكيل موقف أفريقي موالٍ ومساند لمصر فـي كافة المحافـل الدولية، سياسيًا ودبلوماسيًا، وهو ما يعكس العمـق الجيوسياسـي للرؤية التي أرسـتها الثـورة وأثمرت عـن دعم استراتيجي لقضايا مصر المركزية.

تكريم المنتدي رجال الدولة وضيوف الحفل

نشاط مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم

تنظيم لقاء معمق حول إعادة الإعمار في السودان

(تحديات الواقع ومسارات التعافي السياسي والاقتصادي)

فى إطار أنشطة «مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم» ذات الأبعاد السياسية والأمنية لاسيما المتعلقة بملفات الأمن القومى، نظم المركز لقاء تمهيدى حول «جهود وسبل إعادة إعمار السودان» عقب إنتهاء الحرب بمشاركة مختصى وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز، بهدف تحديد المحاور الرئيسية وتوزيع المهام ووضع تصور لمدى إمكانية إحتضان المركز لفاعلية بالشأن تضم خبراء ومتخصصين ومسئولين ورجال أعمال من الجانبين المصرى والسودانى خلال الفترة القريبة القادمة، للخروج بتصور واضح يشمل شرح للوضع الراهن وحجم التحديات والمعوقات وطرح حلول عملية وميدانية

تراعى أولويات الدولة والشعب السودانى فى ذلك المنعطف التاريخي الحاسم بإعتبار إستقرار السودان ووحدة أراضية هدف رئيسى لمصر والدولة المصرية.

وقد كشفت المناقشات الأولية أن السودان يقف على أطلال دولة منهكة من نزاع دموي بدأ في أبريل ٢٠٢٣، وبرزت مدى هشاشة بنيته المؤسسية، وعمق الانقسامات المجتمعية، وحدّة التدخلات الخارجية التي توظّف الفوضى لخدمة مصالحها. فالنزاع لم يكن مجرد مواجهة عسكرية بين قوتين نظاميتين، بل تجلٍّ لانهيار التعاقد الوطني، وتآكل ركائز الدولة، وانفجار التناقضات التي تراكمت لعقود دون معالجة سياسية جذرية، وفيما تترنّح البلاد تحت وطأة أكبر أزمة إنسانية ونزوح في العالم، وأمام اقتصاد مشوّه وبنية صحية وتعليمية مدمّرة، تتزايد الحاجة إلى تصور شامل لإعادة الإعمار لا يقتصر على المساعدات الإنسانية أو مشاريع البنى التحتية، بل يتبنى مدخلًا سياسيًا – تنمويًا يعيد تأسيس الدولة على قواعد الشرعية والمواطنة والمشاركة.

تأتي مصر في هذا السياق، ليس فقط كجار جغرافي، بل كفاعل إقليمي محوري يُدرك أن استقرار السودان هو امتداد مباشر لأمنه القومي. وانطلاقًا من هذا الفهم، ناقش المشاركون فى اللقاء النظر فى إمكانية بلورة رؤية عملية متكاملة تتوزع على ثلاث مستويات: قراءة دقيقة للوضع الراهن، تحليل عميق للمعوّقات البنيوية، واقتراح محاور استراتيجية مبدئية لإعادة بناء الدولة السودانية من جديد، تُشكّل فيها الخبرة المصرية – في الحوكمة، والتنمية، وبناء المؤسسات – رافعة أساسية لمسار التعافي.

ومن هذا المنطلق، طرحت وحدة الشؤون الأفريقية بمركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم مبادرة شاملة لإعادة إعمار السودان، ترتكز على أدوار مصرية محورية في دعم مسار التعافي السياسي والاقتصادي، عبر أدوات بنيوية تتجاوز الإغاثة إلى إعادة إنتاج الدولة ذاتها، وتشمل مبادرة المركز مجالات البنية التحتية والتشييد والبناء والطاقة وإعادة تأهيل السدود والطرق والموانىء والمطارات والقطاع الصحى ومنظومتى الزراعة والرى، فضلاً عن الأطر المؤسسية والتمويل.

تستند المبادرة إلى ثلاث ركائز أساسية:

١) **إعادة التأهيل المادي للدولة:** من خلال تصدير النموذج المصري في البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والإسكان، والطاقة، والزراعة.

٢) **بناء مؤسسات حوكمة شاملة:** تعيد تأسيس العقد الاجتماعي وتفعّل مبدأ التمثيل والمساءلة على أسس وطنية غير إقصائية.

٣) **تحويل المستحقات المصرية إلى أدوات تنموية:** عبر آليات مثل استئجار الأصول، واستغلال الموارد الحيوانية والمعدنية، وتطوير البنية التحتية مقابل حقوق إدارة وتشغيل ممتدة.

أهمية المبادرة المصرية لإعادة إعمار السودان

- تعد استجابة شاملة لانهيار الدولة السودانية عبر أدوات تنموية مصرية مجرّبة، تعالج التصدع المؤسسي والخدمي.
- تسهم فى تحصين مباشر للأمن القومي المصري من تداعيات الفوضى والتمدد الإقليمي جنوبًا.
- تعتمد على توظيف التنمية كأداة نفوذ سياسي يعزّز الحضور المصري في شرق أفريقيا ويصد محاولات الاختراق الخارجي.
- تحول المستحقات إلى شراكات اقتصادية عبر استثمار الأراضي والموارد السودانية، دون تصعيد أو ضغط مالي.
- تؤسس شراكة استراتيجية طويلة الأمد تربط مصر والسودان بمنظومة تكامل تنموي وأمني.
- تستهدف الحد من تأثيرات التدخلات الخارجية عبر بناء نفوذ مصري وطني على الأرض السودانية.
- ترسخ الرؤية المصرية للأمن القومي العربي انطلاقًا من استقرار السودان كأولوية إقليمية.

فعاليات مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

يُعد مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم الذراع البحثي والفكري للمنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية، وهو مركز متخصص في دراسة القضايا الإقليمية والدولية من منظور وطني يعكس أولويات الأمن القومي المصري. يقوم المركز بدور محوري في تحليل التحديات الجيوسياسية المحيطة بالدولة المصرية، وصياغة رؤى علمية تسهم في تعزيز الوعي الوطني، وتقديم الدعم المعرفي لصنّاع القرار ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن أبرز أدوار المركز تنظيم دورات تأهيلية متخصصة في الشؤون الإفريقية، والإسرائيلية، والإيرانية، والتركية، تهدف إلى إعداد كوادر مصرية واعية ومدرّبة على فهم التفاعلات السياسية والثقافية والاستراتيجية التي تؤثر على المستوى الإقليمي والدولي. تأتي هذه الدورات في إطار رؤية متكاملة لبناء قدرات شبابية وأكاديمية تستطيع قراءة الواقع الإقليمي بعمق وتحليل مهدداته وفرصه، بما يعزز من قدرة الدولة على التعامل مع التحديات المتغيرة باحترافية ووعي استباقي.

كما يُسجّل مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم حضورًا مميزًا في المحافل الإقليمية، ومن بينها مشاركته الفاعلة في جامعة الدول العربية، حيث يسهم في جلسات الحوار والنقاشات المتعلقة بالأمن القومي العربي وقضايا المنطقة الاستراتيجية. وتأتي هذه المشاركة تأكيدًا على دور المركز كمنصة فكرية ذات ثقل، تنقل وجهة النظر المصرية المستندة إلى دراسات معمقة وتحليلات دقيقة، وتسعى إلى دعم وحدة الصف العربي وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات المشتركة، كالإرهاب والتدخلات الإقليمية وتهديدات الأمن المائي. ومن خلال هذه المشاركة، يعزز المركز مكانته كفاعل إقليمي في إنتاج المعرفة ودعم صانع القرار على المستويين الوطني والعربي.

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development